

افتتاح فعاليات «ورشّة تعزيز إدارة العمالة الوافدة»

العوضي: لا حظر على دخول أي جنسية للكويت



جانب من الحضور (تصوير علاء البويريني)



الكندري متحدثاً للصحافيين

العمالة الوافدة في تزايد دائم ومهمة كل حكومة استغلال تلك العمالة استغلالاً جيداً وفتح الأبواب للحدود لن يبريد ويبيغي العمل من أجل مستقبل أفضل له ولوطنه ولبلبلد الوافد عليه.

وتشدد على ضرورة العمل على تحقيق متطلبات المجتمع الكويتي من خلال توفير خدمات أفضل وتنمية دائمة، موضحاً أن الكويت شهدت في الصيف الماضي العديد من المظاهرات العمالية ولا تقتصر تلك المظاهرات على الكويت وحدها بل شبت داخل العديد من دول الخليج العربي.

بدوره أوضح مدير إدارة الهجرة بوزارة الداخلية العميد كامل العوضي على هامش ورشة العمل أن وزارة الداخلية ممثلة في إدارة الهجرة تقوم بتعزيز دور العمالة الوافدة والمزيلة لحل مشاكلهم، مؤكداً حرص الوزارة على المشاركة في ورشة العمل للاستفادة والتوصل الى حلول تحد من المشاكل الخاصة بالعمالة المنزلية، مشيراً الى أن تلك المشاكل هي مشاكل كبيرة.

وحول تزوير وثائق بعض من العمالة الوافدة المغادرة وعودتهم الى البلد باسماء ووثائق مختلفة، أكد العوضي ان في الوقت الحاضر نتكف على اقامة العديد من المشاريع الضخمة التي من شأنها ايصالنا الى حلول لتلك المشاكل وسترى النور قريباً، موضحاً ان من أسباب تلك المشاكل وجود بعض الثغرات التي تعمل على حلها، مبيناً ان أكبر جالية في الكويت هي الجالية الهندية ويبلغ عددها نصف مليون عامل وعلى الرغم من ذلك لا نجد لديهم أية مشاكل، مشيراً ان المشاكل التي تحدث أسبابها ترجع الى بعض المسؤولين الصغار داخل بعض السفارات، لافتاً الى ان هذه المشاكل لا تقتصر على دولة الكويت فقط انما على دول كثيرة في العالم.

وحول تنظيم جلب العمالة الوافدة الى الكويت دون مشاكل، كشف العوضي عن وجود مشروع لانشاء شركة كويتية مساهمة تقوم بعملية جلب العمالة وتنظيم عملية دخولهم الى الكويت بالتنسيق مع وزارة الداخلية ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل الخاصة في العمالة المنزلية. وحول عملية التفتيش الخاصة في العمالة السابقة، قال ان هذا دورنا الأمني ودور وزارة الداخلية للحد من تلك الظاهرة وتعمل الثلاثية التي تعمل بمشاركة وزارة الشؤون ودورها في القبض على المخالفين والهاربين الموجودين في أماكن غير أماكن عملهم.

وحول وجود حظر على بعض الجنسيات لدخول الكويت، أكد العوضي ان الكويت بلد مفتوح للجميع، مستغرباً بعض الأقاويل التي ترد ان الكويت تفتح أبوابها فقط في شهر فبراير، موضحاً ان جميع أشهر السنة في الكويت (هنا فبراير).

وحول وجود بعض القيود الأمنية على بعض الجنسيات، أشار العوضي الى ان لا وجود لأي قيود أمنية على أي جنسية محددة، مبيناً ان القيود تقتصر على أشخاص مطلوبين أمنياً، مؤكداً ان الكويت بلد مفتوح للجميع.

أما عن تأجيل مناقشة قانون العمل في القطاع الأهلي بمجلس الأمة، أكد الكندري ان القانون لم يتغير منذ عام 1964 حتى الآن، وقد تم اعتماد القانون الجديد في الماداة الأولى لمجلس الأمة وإن فترة أسبوعين أو ثلاثة ليست بالوقت الكثير مقارنة بالخمسة وأربعين عاماً للقانون القديم، وفيما يتعلق بوجود تصور جديد لقانون الكفيل، أكد الكندري ان لدى الوزارة رغبة جادة والمعنيين في شؤون العمل لإيجاد بديل مناسب لنظام الكفيل.

وحول مشروع الميكنة، أوضح الكندري ان نظام الميكنة يقوم بتوفير جميع الامكانيات لخدمة العامل وصاحب العمل بنظام الي، مؤكداً أنه مهم جدا ولدينا اجتماعات دورية من خلالها يتم التنسيق مع ديوان الخدمة المدنية والجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات للقضاء على كل ما يؤخر ذلك النظام، موضحاً ان العمل جار على نقل النظام القديم الى النظام الجديد، مبيناً ان قطاع العمل يحتاج الى وجود مثل هذا النظام، مؤكداً ان مشروع الميكنة سيطبق مع نهاية هذا العام.

وفيما يختص بردة الفعل في ظل الأزمة الاقتصادية وتأثيرها على أوضاع العمالة الوافدة، أشار الكندري الى ان طلبات جلب العمالة الوافدة مازالت مستمرة ولم تتأثر بالأزمة الاقتصادية، مؤكداً ان الكويت لديها الكثير من المشاريع التي تحتاج الى أيد عاملة، لافتاً الى ان وزارة الشؤون تعمل جاهدة على توفير جميع الامكانيات لتسهيل عملية تحويل العمالة داخل البلاد من صاحب عمل الى آخر دون أي شروط وذلك لتيسير عجلة العمل دون أي معوقات.

وعن قضية الفصل التعسفي الذي قامت به بعض الشركات اخيراً، بين الكندري ان الوزارة لم تتلق أي شكوى في هذا الخصوص. ومن جانبه، أوضح مدير إدارة العلاقات العامة بوزارة الشؤون جاسم الحمود ان وزارة الشؤون تلزم صاحب العمل بتنفيذ العقد وخاصة بند الراتب ومدة العقد ما لم يقصر العامل في ادائه او يجلب ضرراً للمؤسسة التي يعمل بها.

وفاي ان تكون الوزارة قد تلقت شكواي عن الفصل التعسفي الا ما ندر منها خاصة منها العمالة الوطنية.

وأشار الى ان تخفيض الرواتب لبعض العاملين في بعض الشركات يتم بالتفاوض بين العمال وصاحب العمل.

ومن ناحيتها اوضحت مدير تنمية برنامج الامم المتحدة الانمائي في الكويت فالري كليف في كلمة القاها امام الحضور ان ورشة العمل تهدف الى ايجاد الحلول العمالية من خلال المعرفة للوصول الى الأهداف التطويرية بالتعاون مع الحكومة الكويتية ووضع استراتيجية من خلالها يتم الاستيعاب والمرور بسلام الى بر التنمية واملت ان تصل هذه العملية الى خطة عمل جوهرية لتعزيز التعاون المشترك بين الدول المشاركة.

وبدوره تحدث القائم بامال البريطاني لدى الكويت تيمز توري اكد ان العمالة الوافدة تأتي ضمن اولويات الحكومة الكويتية، لافتاً الى ان

الشيخ صباح الأحمد وولي العهد الشيخ نواف الأحمد وسمو رئيس الحكومة الشيخ ناصر المحمد فان وزارة الشؤون ملتزمة بتطوير وتفصيل سياستها وبرامجها الخاصة بإدارة العمالة الوافدة بالتنسيق مع جميع مؤسسات المجتمع المدني تماشياً مع المعايير والاتفاقيات الدولية.

وأكد الكندري ان المؤتمر لم يعقد الا تأكيداً لتوجهات الوزارة وذلك لتطوير قطاع العمل بها، فالوزارة تواكب التطورات والمستجدات في سوق العمالة الوافدة على مستوى الخليج والعالم.

وحول رفض بعض أعضاء مجلس الأمة ان يكون وزير الشؤون المخول بتحديد الحد الأدنى للأجور، أوضح الكندري في تصريح للصحافيين على هامش مشاركته في المؤتمر: ان القوانين لا تحدد تفاصيل كل شيء.

ولا بد من وجود جهة مختصة ومخولة بالعمل مثل هذه الأمور لكي تكون هناك مرونة في العمل التنفيذي.

ونفى ان يكون على علم برفض بعض من أعضاء مجلس الأمة على ان يقوم وزير الشؤون بتحديد الحد الأدنى للأجور، لافتاً الى ان تلك من الملاحظات الرئيسية للعديد من المنظمات ومؤسسات المجتمع المدني العالمية والاتحاد العام لعمال الكويت وكل من هو معني بشؤون العمل، مؤكداً ان تلك من أبرز الملاحظات التي تم التعليق عليها خلال السنوات الماضية.

واضاف: نحن لن نتمكن من حل تلك المشكلة لعدم تضمن القانون لنص يحدد الحد الأدنى للأجور، مشيراً الى ان الحد الأدنى لا يحدد طبقاً للوضع المعيشي داخل البلاد، وبالتالي فان الجهة المعنية وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.

الرجيب أكد لوفد حقوق الإنسان اهتمام الداخلية ورصدها للانتهاكات

الآخرين. وتحدث البرجس طالباً من الفريق الرجيب السحابة للجنة الشكاوى بزيارة الى المخافر والسجون للاطلاع على احوال الموقوفين هناك ومعرفة كيفية اوضاعهم من الناحية الانسانية، وقد وعد الفريق الرجيب بالسماح للجنة بتلك الزيارات.

وفي ختام اللقاء شكر الوفد الفريق الرجيب على حسن الاستقبال ورحابة الصدر وختم الفريق الرجيب قائلاً: اننا جميعنا مسؤولون بحفظ حقوق وكرامة الإنسان.

كثبت سميرة فريمش

أوضح وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل محمد الكندري ان عقد ورشة العمل لتعزيز ادارة العمالة الوافدة في الكويت بحضور بعض اعضاء السلك الدبلوماسي العربي والاجنبي المعتمدين بالكويت يتمشى مع تطورات الوزارة الهادفة الى تزويد كوادرها بالخبرات الدولية المتقدمة وللإطلاع على تجارب الدول الأخرى في مجال ادارة العمالة الوافدة كما يتمشى مع سياستها الهادفة للتفاعل والتواصل مع الجهات المعنية لتطور ادارة العمالة الوافدة.

وحمل الكندري تحيات وزير الشؤون الاجتماعية والعمل بدر الدولية للمشاركين في هذه الورشة التي اقامتها المنظمة الدولية للهجرة بالتنسيق مع السفارة البريطانية بالكويت والتي ستستغرق 4 ايام بحدقن كوستا ديل سول، متمنيا لهم وللمؤتمر النجاح والتوفيق.

وأعرب عن سعادته لرعاية وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ودعمها لهذه الورشة والتي ستسهم وتشارك للخروج بخصوصيات وخطة عمل مستقبلية لتعزيز ادارة العمالة الوافدة في الكويت. وأردف الكندري قائلاً في هذا الاطار وبتوجيهات من قبل سمو الامير

الكندري:

ملتزمون بتطوير

وتفعيل سياستنا

العمالية وتطبيق

الاتفاقيات

الدولية

قابل وفد من الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان وكييل وزارة الداخلية الفريق أحمد الرجيب في مكتبه في وزارة الداخلية وذلك لتوطيد أطر التعاون بين الجهتين لتعزيز مبادئ حقوق الإنسان والحد من الانتهاكات التي قد تحصل والتصدي لها، وناقش الوفد مع الفريق الرجيب بعض المشكلات التي تخص حقوق الإنسان في الكويت.

وقد كان الوفد برئاسة علي البجلي رئيس الجمعية وعلي البرجس عضو الهيئة الادارية رئيس لجنة الشكاوى وهشام المسلم عضو

بيت الأعمال الوطنية يدعو

لمؤتمر صحافي

تحت رعاية كريمة من رئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ ناصر المحمد الأحمد الصباح - حفظه الله - يقم بيت الكويت للأعمال الوطنية بمناسبة عيدي الاستقلال والتحرير خلال الفترة من 23 الى 27 فبراير الحالي مهرجاناً وطنياً ثقافياً تشارك فيه جميع وزارات الدولة ومؤسساتها والمؤسسات الاهلية. كما يشارك في الاحتفال مجموعة من رجال الاعلام والفنون والفنانين العرب لما لهم من دور بارز، وسيقام على شاطئ البحر بعرض خلاله نشاط جمعية الهلال الاحمر بالصور والوثائق، وكذلك صور ما اصاب اهالي غزة من دمار بحضور حشد من المحطات الفضائية ورجال الصحافة والاعلام. كما يعقد مؤتمر صحافي في بيت الكويت للأعمال الوطنية في الحادية عشرة من صباح يوم الثلاثاء المقبل، بخصوص الاحتفال ومن سيتم تكريمهم فيه.

اشترك في

النهار
مقدمة كويتية وورشّة تنميطية

بـ 15
دك

وأحصل على إشترك إنترنت (DSL)

مقدم من شركة

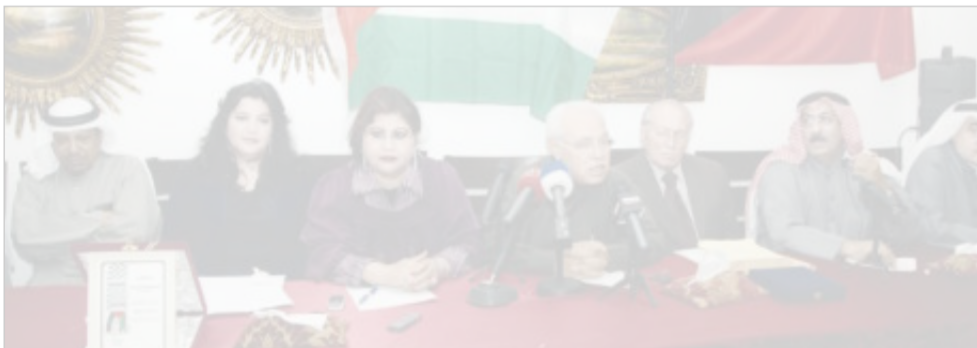
كيبرز

1822 822

للاش 22414419 - 22414420 ختراك

«غزة بعد الحرب» في ملتقى نجلاء النقي

النقي: الكويت في مقدمة المؤيدين للقضية الفلسطينية



الحاضرون في ملتقى النقي (تصوير عبداللطيف قعدان)

وقال: من يعتقد ان اسرائيل قد تتعرض لزلزال فهو غلطان. وأضاف: لا بد من البحث عن الحل المناسب لاقامة نظام فلسطيني موحد وتنظيف البيت الفلسطيني من الداخل، مؤكداً ان الوضع خطير.

واعتقد ان أحد أهداف الحرب ان تبقى غزة مستقلة عن الضفة، موضحاً انها جئناحاً لوطن واحد.

وطالب بضرورة ايجاد مصالحة فلسطينية، مشيراً الى ان جميع الدول لا تريد ان تتولى حماس السلطة.

كما طالب من العرب الدعم السياسي وتعزيز السلطة الفلسطينية بصفتها الممثل الشرعي واصلاح الشأن الفلسطيني، اضافة الى الدعم المالي والدعم القانوني

لملاحقة المسؤولين الاسرائيليين على جرائم الحرب التي اقترفوها في غزة. وأشار الى ان علاقة الدول العربية بالدول العربية علاقة قوية يمكن استعمارها

لملاحقة مرتكبي الجرائم وتقديمهم للمحاكمة. وقال: نحن لا نريد زيادة الانشقاق في الصف الفلسطيني، مستغرباً من رفض حماس لإجراء الانتخابات

التشريعية تزامناً مع الانتخابات الرئاسية. وطالب بعدم تزييف الوعي العربي والترويج لفوز حماس في حربها مع اسرائيل، واعتقد ان تحديد

استراتيجية واضحة تصادق عليه جميع الفصائل لإيجاد حل سلمي للقضية الفلسطينية.

في حين طالبت كل من الإعلامية غنيمه الفهد والإعلامي فرحان الفرحان بضرورة التوصل الى حل سلمي مع الجانب الإسرائيلي لتمكين الشباب الفلسطيني من ممارسة نشاطه اليومي وتوفير

العيش الكريم له، نقادياً للقتل والتجهيز، معتبرين ان ما قام به الرئيس الراحل أنور السادات من اتفاق سلام كان الأفضل والأفصح.

العسكرية الهائلة وعدم الالتزام بالتهذبة. وتساءل عن سبب ربط وقف إطلاق النار بشروط تخص الفلسطينيين وإطلاق سراح الجندي الإسرائيلي لجلاء شائيط وعدم التعامل مع حركة حماس واستنكار الحقوق الفلسطينية المثبتة في قرارات الامم المتحدة.

وقال: ان الوحدة الوطنية حلها لا يكمن الا ضمن اطار العمل الديمقراطي واعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية على أسس ديموقراطية.

المناع: المنظمة المحلل الشرعي

ومن جهته، أكد د. عايد المناع ان مشاركته في هذه الندوة لا تدخل ضمن دعم حركة حماس او حركة فتح

وانما لدعم الشعب الفلسطيني، موضحاً ان منظمة التحرير الفلسطينية هي المحلل الشرعي للشعب الفلسطيني وان أي محاوريات أخرى قد تضع الهوية الفلسطينية، واستغرب المناع دعم إيران لفلسطين،

في حين أنها تدعو الى ضم مملكة البحرين كواحدة من محافظاتها. وقال: نحن لسنا ضد أي دعم طالما يشترط شروطاً قانونية. وأضاف ان الدفاع عن النفس

حق مشرف، لكن اسرائيل تتعامل بمنطقة القوة. وأشار الى ان الصواريخ التي تطلق من القطاع ليست لها القدرة على تدمير العدو، متساءلاً عن الاصرار

لإطلاقها رغم عدم فعاليتها. وبين ان الحكمة ضالة المؤمن، معتقداً ان الصراع الحقيقي هو الصراع الفلسطيني - الفلسطيني، مؤكداً

ان التمخيل الفلسطيني سيضعب في حال انسحاب السلطة الفلسطينية، مشيراً الى ان الشعارات الرنانة لم يجن منها العرب شيئاً.

على مستوى ردود فعل اشخاص مشهورين ومنها على مستوى ردود فعل شعبية من خلال الاعتصامات التي جاءت في احيان كثيرة على عكس ردود فعل دولها.

أبوسخيلة: دور مميز

ومن جهته، أشاد د. محمد أبوسخيلة الخبير في القانون الدولي العام ومسؤولية المنظمات الدولية بموقف الكويت تجاه القضية الفلسطينية، موضحاً ان الكويت من أكثر دول المنطقة ديموقراطية وحرية، مثمناً دور الحكومة الكويتية في استيعاب الجالية الفلسطينية في الكويت والاهتمام بها.

وأشار الى ان الحرب على غزة هي حرب عدائية ومخالفة لجميع قواعد القانون الدولي وقوانين الامم المتحدة والانسانية.

وأكد ان ما حدث في غزة شكل جريمة ابادة الجنس تمثلت في التدمير الكامل للمنازل وقتل الحيوانات وحتى قصف الأموات في المقابر، وذلك باستخدام

القنابل الحرةمة دولياً. وأضاف: ان ميثاق الامم المتحدة حرم التهديد بالقوة او استخدامها، وان المادة (51) من الميثاق لا تتيح

لأية دولة حق الهجوم الملح على دولة أو شعب بل يقتصر دورها على اخراج القوات المسلحة التي دخلت اراضيها ان حصل، ولا يجوز الزيادة في الرد،

موضحاً ان الفلسطينيين كانوا يردون العدوان عليهم فقط، لو كان العدو اعلامه يسبق الاعلام العربي وله مؤيدون من الدول الكبرى ومنها التي أوجدت هذا

الكيان على ارض فلسطين. واستعرض الضغوط الدولية على الفلسطينيين بعد الحرب، وذلك بالتعامل مع السلطة الفلسطينية دون التعامل مع حركة حماس، متناهيين ان حركة حماس هي السلطة الآن لان اقلية المجلس التشريعي من حركة حماس، وأشار الى ان لآية الرئيس محمود عباس قد انتهت، مستغرباً اصرار الغرب على

التدخل في الشأن الفلسطيني واتهام حركة حماس بالارهاب مع ضرورة اعترافها بالكيان الصهيوني الراهبي الذي اثبت في حربه على غزة انه عدو

ارهابي واستعرض قرارات الامم المتحدة حول غزة وفرض لحصار بحري وجوي وبري عليها، موضحاً

ان الحصار لا يفرض الا استناداً الى المادة (41) من الميثاق كعقوبة على الدول التي تخرج على الالتزام

بقرارات الامم المتحدة مثلما تفعل اسرائيل. وبين ان العدوان على غزة لا يزال مستمراً وان مطالب

اسرائيل متعددة لا تنتهي، وذلك باستخدام القوة